



بسم الله الرحمن الرحيم

البيان الختامي لمؤتمر الدوحة الرابع للمال الإسلامي

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على رسوله الأمين وآله وصحبه أجمعين.
برعاية وحضور معالي الشيخ/ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني - رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، ورعاية ماسية من الشريك الاستراتيجي مركز قطر للمال ورعاية ماسية من بنك بروة، ورعاية فضية من غرفة قطر، وبتنظيم من بيت المشورة للاستشارات المالية، وبالتعاون مع كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر وكلية الدراسات الإسلامية بجامعة حمد بن خليفة، عُقد مؤتمر الدوحة الرابع للمال الإسلامي بتاريخ 9 يناير 2018م بمدينة الدوحة فندق الشيراتون، بعنوان "المستجدات المالية المعاصرة والبناء المعرفي"، وقد شهد المؤتمر في بدايته إطلاق التقرير الاقتصادي لمركز قطر للمال حول قطاع التمويل الإسلامي في قطر بالتعاون مع شركة تومسون رويترز.

وخلال الجلسات العلمية للمؤتمر تمت مناقشة المحاور الأربعة الرئيسة المتضمنة لموضوعات التمويل الإسلامي والعالم الرقمي، والمالية الإسلامية بين الأحكام الشرعية والأنظمة القانونية، والوقف المعاصر ودوره في التنمية الاقتصادية، والبناء المعرفي لجيل الصناعة المالية الإسلامية. وذلك من خلال أوراق العمل المقدمة من السادة العلماء والأكاديميين والمختصين المشاركين والتي شملت اثني عشر بحثًا، والنقاشات والمداخلات التي أثرت موضوعات المؤتمر.

وفي ختام المؤتمر يتقدم المؤتمر بالشكر الجزيل لقطر أميرًا وحكومةً وشعبًا على استضافتهم الكريمة للمؤتمر، والشكر كذلك موصول للجهات الراعية والتنظيمية على دعمهم وجهودهم في سبيل إنجاح المؤتمر وتحقيق أهدافه.

وقد خلاص المؤتمر إلى جملة من الرؤى والتوصيات كالتالي:

1. التحفظ على التعاملات الحالية للعملة الرقمية بسبب انتفاء الصفة القانونية عنها كعملة وعدم اعتراف السلطات الرسمية بها، وعدم تحقق المنفعة المعبرة شرعًا لاعتبارها سلعة أو أصلًا ماليًا، بالإضافة لما يتعلق بها من مخاطر كبيرة تعارض مقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ المال.



2. التوصية بمتابعة مستجدات موضوع العملات الرقمية، وحث العلماء والباحثين على الدراسات الشرعية والعلمية التقنية المتعمقة لوضع الأطر والضوابط الشرعية والاقتصادية حال تم الاعتماد القانوني لهذه العملات.
3. طبيعة أدوات التمويل الإسلامي تمكنها من التكيف مع المستجدات المالية ومنها الاستعمالات الرقمية، فنوصي المؤسسات المالية الإسلامية بضرورة الاهتمام بالهندسة المالية لتطوير أدوات ومنتجات التمويل الإسلامي وانفتاحها على التكنولوجيا الرقمية بما يحافظ على سلامتها الشرعية و يعزز من دورها في العالم الرقمي.
4. المصارف الإسلامية تعاني من تحدٍ يتمثل في أنها تعيش في بيئة قانونية لا تتناسب وطبيعتها، لذا نوصي الجهات التشريعية والإشرافية والرقابية مراعاة خصوصية المؤسسات المالية الإسلامية والاهتمام باستكمال المنظومة التشريعية الخاصة بعمل تلك المؤسسات.
5. الحث على التنسيق المتبادل بين أعضاء الهيئات الشرعية والقضاة والقانونيين في مجال هيكلة وصياغة العقود لمنتجات التمويل الإسلامي، والسعي لاستصدار عقود موحدة لمنتجات التمويل الإسلامي لا تجعل مجالاً للاختلاف الفقهي السائغ في تفسير نصوص العقود مما يؤدي إلى إرباك تطبيقات تجربة المالية الإسلامية.
6. التأكيد على ضرورة قيام المؤسسات المالية الإسلامية بدورها تجاه الوقف في مجال التوعية وإنشاء وإدارة الصناديق والمحافظ الوقفية، والتنسيق مع الحكومة لضمان استثمارات الأوقاف بما يعزز من دورها الاقتصادي والمجتمعي.
7. اعتناء الدولة بمشاريع الوقف ضمن خططها التنموية و سن التشريعات لتنظيمها والإشراف على إدارتها واستثماراتها وحوكمتها بما يحقق أهداف الواقفين و يسهم في التنمية.
8. دعوة الجهات المالية والحكومية للاستفادة من التقنيات الرقمية الحديثة لتوسيع نطاق الوقف وتطويره، باستخدام التقنيات العلمية الرقمية في توثيق الأوقاف، وإطلاق منصات التمويل الجماعي للوقف.



9. إحياء دور البحث العلمي في الأمة، ودعوة الجامعات ومراكز البحث العلمي والحكومات لإنشاء أوقاف خاصة بالتعليم العالي والبحث العلمي كونه من ضرورات البناء والتنمية.
10. التأكيد على ضرورة معالجة الفجوة الحاصلة بين علم الاقتصاد الإسلامي وفقهه وتطبيقه، وسد النقص الحاد في الكوادر المتخصصة، لمواكبة الانتشار والتوسع الذي تشهده مؤسسات التمويل الإسلامي، والدعوة لنشر ثقافة المال الإسلامي وسلوكياته الهادفة لترشيد السلوك الاقتصادي للمجتمع.
11. نوصي بتشكيل لجنة من التربويين والأكاديميين والعلماء المختصين وصناع التمويل الإسلامي لصياغة مناهج في المعاملات المالية وأخلاقياتها لطلاب المدارس، والسعي لإدراجها ضمن المساقات التعليمية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

In cooperation with بالتعاون مع



كلية الإدارة والاقتصاد
College of Business and Economics
QATAR UNIVERSITY



جامعة حمد بن خليفة
HAMAD BIN KHALIFA UNIVERSITY
كلية الدراسات الإسلامية
College of Islamic Studies

Strategic Partner الشريك الاستراتيجي



مركز قطر للمال
QATAR FINANCIAL CENTRE

Organized by تنظيم



بيت المشورة للاستشارات المالية
Bai Al-Mashura Finance Consultations